جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

المعتقدات الاجتماعية وتأثيرها على الجريمة: رؤية سسيولوجية

د. علي أحمد الطراح

٢٠٠١م

البحث الثاني

المعتقدات الاجتماعية وتأثيرهـا على الجريمة: رؤية سسيولوجية

د.علي أحمد الطراح

المعتقدات الاجتماعية وتأثيرهـا على الجريمة :رؤية سسيولوجية

مقدمـــة

إذا كان موضوع هذه الورقة حول الدور الذي تلعبه المعتقدات الاجتماعية في الجريمة . فأن ما نعنيه بالتحديد يتثمل في ذلك الخلل الذي يصيب عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية ، وتأثير ذلك على إرتكاب الجريمة أو السلوك الانحرافي .

إن القراءة السسيولوجية المتأنية للمتغيرات التي يتضمنها موضوع الورقة النقاشية تبدأ في الحقيقة من رفض تلك العلاقة ، وذلك التأثير الايجابي بين المعتقدات الاجتماعية والجريمة . إذ أن جماع النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة تؤكد دون أدنى شك على أن الخلل في عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية سواء اتخذ هذا الخلل شكل الانحراف الاجتماعي (Social Deviance) ، أو الصراع الثقافي (Social Disintegration) ، أو صراع القيم (Values Conflict) ، أو الصراع الثقافي (Culture Conflict) سوف يؤدي حتماً إلى إرتكاب الجريمة ، أو السلوك المنحرف .

وتأسيساً على ذلك فإن الهدف الرئيس الذي تسعى إلى تحقيقه هذه الورقة يتمثل في تحليل ومناقشة تلك العلاقة الجدلية بين المعتقدات الاجتماعية كأنماط ونماذج سلوكية مختلة أو مشوهة ، والجريمة كشكل من أشكال الخروج على القانون ، هذا من جانب ، والخروج بمجموعة من السياسات المقترحة لتفعيل العناصر المكونة لمنظومة المعتقدات الاجتماعية ،

الأمر الذي يؤثر دون شك على الحد من الجريمة، والسلوك المنحرف من جانب آخر.

وسوف تعتمد هذه الورقة النقاشية بصفة أساسية على المنهج الوصفي (Descriptive Method) في عرض وتحليل ومناقشة الرؤى السسيولوجية لتلك العلاقة، وذلك التأثير بين الخلل في العناصر المكونة لمنظومة المعتقدات الاجتماعية وإرتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف.

وفي ضوء ذلك فسوف نتناول بالعرض والتحليل والمناقشة لثلاث موضوعات رئيسة، يمكن تحديدها على النحو التالي :

أولاً : مفهوم المعتقدات الاجتماعية والمصادر المكونة لها.

ثانياً : تحليل سسيولوجي لطبيعة العلاقة بين الخلل في العناصر المكونة لمنظومة المعتقدات الاجتماعية، وارتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف.

ثالثاً : مجموعة السياسات المقترحة لإعادة التوازن والانسجام في العناصر المكونة لمنظومة المعتقدات الاجتماعية للحد من ارتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف.

٢ . ١ مفهوم المعتقدات الاجتماعية والمصادر المكونة لها

لقد أكد كثير من علماء الاجتماع، وعلماء النفس الاجتماعي على أنه لكي نفهم كيف تتكون أو تكتسب العادات، والتقاليد، والأعراف، والمعايير، والاتجاهات، والقيم الاجتماعية. فإن علينا دراسة العناصر الرئيسه المكونة لمنظومة المعتقدات الاجتماعية التي تشكل في النهاية سلوك أفراد المجتمع إزاء القضايا، والمشكلات، والظواهر الاجتماعية.

فضلاً عن ذلك فإن البحوث والدراسات التي أجريت في هذا السياق تشير إلى أن أهم ما يميز المعتقدات الاجتماعية صعوبة تغييرها حيث أن ذلك يتطلب الكثير من الوقت والجهد، فعلى سبيل المثال لا الحصر يصعب في كثير من الأحيان تغيير المعتقدات الاجتماعية المؤثرة على ظاهرة الأخذ بالثأر، كما يصعب أيضا تقبل أفراد المجتمع لكثير من أشكال وصور التحديث والتجديد التي تصيب الأبنية الاجتماعية في كثير من المجتمعات الريفية (مليكه، ١٩٨٩، ج١).

وفيما يتعلق بالمصادر المكونة للمعتقدات فيشير لويس مليكه (مليكه، ١٩٨٩، ج٢). إلى أن الخبرة الشخصية المباشرة، والأفراد الآخرين مصدران أساسيان للمعتقدات الاجتماعية، ولكن المعرفة المستقاة من الخبرة الشخصية المباشرة يمكن الثقة فيها بقدر أكبر من الخبرة المستقاه من الأفراد الآخرين.

وتؤكد كثير من البحوث والدراسات التي إتخذت من التنشئة الاجتماعية موضوعاً رئيساً لها على أن الأساليب التي يتبعها الوالدان مع أبنائهما خلال عملية التنشئة الاجتماعية لها تأثير عميق على المعتقدات الاجتماعية للأبناء، ولا يتوقف الأمر عند ذلك الحد فقد أشارت هذه البحوث والدراسات إلى الدور الذي تعلبه مؤسسات المجتمع في تكوين المعتقدات الاجتماعية حيث تأتي الأسرة في مقدمة هذه المؤسسات الاجتماعية، ثم جماعات الأصدقاء، والمدرسة، ووسائل الاتصال الجمعي بوصفها مصادر للمعلومات، أو بمعنى أكثر تحديداً مصادر أساسية إلى أن موضوعات العنف التي تعرضها برامج التليفزيون، والقنوات الفضائية العربية منها والأجنبية، والتي تأخذ شكل مسلسلات، وأفلام قد تزيد من

عدوانية المشاهدين أو من مخاوفهم من أن يكونوا من ضحايا هذا العنف، وهذا راجع بصفة أساسية إلى تأثير ما تعكسه وسائل الاتصال الجمعي على المعتقدات الاجتماعية (جابر، ١٩٨٤).

وفي إطار ذلك السياق فإن علماء الاجتماع، وعلماء النفس الاجتماعي يشيرون إلى أن هناك مصدرين أساسيين لتكوين المعتقدات الاجتماعية (أحمد، ١٩٨٥) يتمثل أولهما في تعرض الفرد المتكرر لمنبه معين يساعد في تكوين المعتقدات الاجتماعية حيث يؤدي ذلك إلى كراهية شديدة، وعلى وجه الخصوص إذا كان تعرض الفرد لموضوع مكروه أصلاً، بينما يؤدي التعرض لموضوع محبوب أصلاً إلى زيادة حب الفرح له، أما ثاني هذه المصادر فتتحدد في ما يطلق عليه علماء النفس الاجتماعي بالارتباط الشرطي، فقد يؤدي هذا التزواج بين المرض وتناول الطعام إلى الاعتقاد بكراهية هذا النوع من الطعام، حتى إذا تأكد الطفل، أو حتى والده بأنه لا توجد صلة بين تناول الطعام والاصابة بالمرض، ومعنى ذلك أن الارتباط الشرطي بين حدثين لارابط منطقياً بينهما قد يؤثر على المعتقدات الاجتماعية سواء كانت سلبية أو إيجابية.

إن من أهم المصادر في تكوين المعتقدات الاجتماعية، كما تشير كثير من البحوث والدراسات في مجال علم النفس الاجتماعي الجماعة المرجعية (كاره، ١٩٨٥، ط١) (Reference Group) حيث يشير ذلك المصدر إلى أن سلوك الإنسان يتأثر كثيراً بجماعته المرجعية بطرق مختلفة، وبدرجات متفاوته، حيث يرجع الفرد بصفة دائمة لجماعته المرجعية لتقيم سلوكه، وتصرفاته، بل إنه في كثير من الأحيان تكون الجماعة المرجعية للفرد هي المحددة لنماذج، وأنماط سلوكه الإيجابيه منها أو السلبية.

٢ . ٢ الخلل في عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية وارتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف «تحليل سسيولوجي»

مما لا شك فيه أن استخدام النماذج العلمية (Scientific Paradigm) في تفسير الجريمة أو السلوك المنحرف يعد من وجهة نظرنا من أنسب المداخل المنهجية المعاصرة التي يمكن أن تقدم إضافات جديدة لتحليل العلاقة أو الارتباط بين الخلل في عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية والجريمة أو السلوك المنحرف .

وفي إطار هذا السياق فسوف نتعرض بالتحليل والمناقشة في الجزء الثاني من هذه الورقة لتحديد ماهية النموذج العلمي المرتبط بالجريمة أو السلوك المنحرف ، هذا من جانب ، وتقديم تحليل سسيولوجي لطبيعة العلاقة المختلة بين عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية والجريمة أو السلوك المنحرف من خلال استخدام النماذج العلمية المفسرة لطبيعة تلك العلاقة من جانب آخر

وفيما يتعلق بالتعريف الذي تقدمه الورقة النقاشية النموذج العلمي فيتحدد في أنه مجموعة من التحليلات والتفسيرات التي تتأسس على ما هو متاح من معرفة ، ومن نتائج البحوث والدراسات التي تساعد الباحثين على إضفاء المعنى على الموضوعات المعقدة في مجال التخصص ، بالاضافة إلى أنه يساعد على إثارة التساؤلات البحثية .

فإن النموذج العلمي (Scientific Paradigm) عبارة عن وسيلة أو أداة لتفسير المفاهيم ، والقضايا ، والمشكلات ، والظواهر الاجتماعية المرتبطة بموضوع الجريمة ، أو السلوك المنحرف .

وبناء على ذلك فسوف نتعرض بالتحليل والمناقشة لأربعة من النماذج العلمية المفسرة لطبيعة العلاقة بين الخلل في العناصر الرئيسة لمنظومة المعتقدات الاجتماعية والجريمة أو السلوك المنحرف، ويمكن في إيجاز تحديد هذه النماذج العلمية، وذلك على النحو التالي:

١ـ نموذج التفكك الاجتماعي.

٢ـ نموذج الانحراف الاجتماعي.

٣ـ نموذج صراع القيم.

٤ـ نموذج الصراع الثقافي.

وفيما يتعلق بنموذج التفكك الاجتماعي (Social Disintegration Paradigm)

ينطلق هذا النموذج من أن التنظيم الاجتماعي (Social Organiztion) عبارة عن وحدة من العلاقة بين الفرد والمجتمع، وفي هذا يشير تشارلز هولي كولي (Charles Horton Cooley) في كتابة التنظيم الاجتماعي (Social disintegration) إلى أن الذات والمجتمع توأمان، وأن أي خلل يحدث في هذه العلاقة يؤدي إلى التفكك الاجتماعي.

إن التفكك الاجتماعي يشير إلى تضاؤل تأثير قواعد السلوك والمعايير أو بمعنى أكثر تحديدا فإن تضاؤل تأثير المعتقدات الاجتماعية على أفراد الجماعة، أي أن الجماعة لا تقيم وزناً لقواعد السلوك والمعايير المتفق عليها، ومعنى ذلك أيضاً أصبح إنهيار عادات وتقاليد ومعايير الجماعة هو السمة المميزة لحالة التفكك الاجتماعي.

ولقد إستطاعت البحوث والدراسات الامبيريقية إيجاد العلاقة بين التفكك الأسري، والطلاق، والجريمة بالاضافة إلى ذلك فإن هناك بعض

البحوث والدراسات التي أكدت على أن التحول من الريفية إلى الحضرية يؤدي إلى التفكك الاجتماعي، وأن التباعد بين سرعة الثقافة المادية المتملثة في أساليب الانتاج، والتقدم التكنولوجي، والثقافة اللامادية المتمثلة في القيم والعادات والتقاليد والأعراف، والاتجاهات، والمعايير الاجتماعية يؤدي إلي التفكك الاجتماعي أو بمعنى أكثر تحديداً يؤدي إلى زيادة الهوة أو الفجوة بين سرعة الثقافة المادية، وبطء الثقافة اللامادية، وعدم قدرتها على إستيعاب وتمثل سرعة الثقافة المادية، ومن هنا يحدث التفكك الاجتماعي.

وفيما يتعلق بنموذج الانحراف الاجتماعي Social Deviance Paradigm، فإن ذلك النموذج يؤكد على أن الجريمة أو السلوك المنحرف ينشأ نتيجة انحراف بعض أفراد المجتمع عن المعايير التي ارتضها ووافقت عليها الجماعة، وامتثلت، وانصاعت لها، ويمكن أن نميز داخل هذا النموذج بين اتجاهين أساسيين، يتمثل الأول في نظرية المخالطة الفارقة (Deffential Association) لادوين سذرلاند (Edwin Sutherland) ويتحدد الاتجاه الثاني في الأنومي Anomie أو اللامعيارية وهي حالة من فقدان المعايير لا ميل دور كايم Emil durkheim.

ويؤكد الاتجاه الأول على أن الجريمة أو السلوك المنحرف مثله تماما مثل السلوك غير المنحرف يتم تعلمه من خلال المخالطة الفارقة، وقد جاء ذلك في كتاب دونالد كريسي Cressy، وسذرلاند Sutherland بعنوان علم الاجرام Criminology ويمكن تحديد مقولات هذه النظرية على النحو التالي:

١ـ أن السلوك الانحرافي أو الجريمة سلوك مكتسب أو متعلم، بمعنى أنه سلوك يكتسبه الإنسان من خلال مخالطته للجماعة التي يتعامل ويتفاعل معها الفرد، ويتعلم منها أساليب السلوك الاجرامي.

٢ـ يرتبط إكتساب أو تعلم السلوك بمدى احترام أو عدم احترام الجماعات التي يختلط معها الفرد (الجماعات المرجعية) للقواعد ومعايير السلوك، فكلما كان الفرد أكثر إمتثالاً لمعايير الجماعة كان أكثر إكتساباً لمعاييرها.

٣ـ أن زيادة إحتكاك الفرد، وتفاعله مع الجماعات الخارجة على القانون، أي تلك الجماعات التي لا تقيم للقانون أي وزن، تجعله أكثر عرضه لارتكاب الجريمة.

إذن فالمخالطة الفارقة تعني نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الانماط السلوكية الاجرامية، والانماط السلوكية غير الاجرامية.

ويؤكد سذرلاند أن المخالطة الفارقة لا تتم عن طريق وسائل الاتصال الجمعي، وإنما تتم عن طريق الاتصالات الشخصية، أو التفاعل مع الجماعة.

أما الاتجاه الثاني يتمثل في اللامعيارية أوما يسمى بالأنومي Anomie، وهي حالة فقدان المعايير لا ميل دوركايم Emil Durkheim، وقد جاء ذلك في كتابه تقسيم العمل The Division of Labour in Society حيث يرجع دوركايم حالة الأنومي إلى فقدان الدين لقوته وسطوته وسلطته كمنظم وموجه وضابط لطموحات أفراد المجتمع.

ويشير دور كايم إلى أن تطلعات الأفراد وطموحاتهم إلى الانتقال من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى أو العليا تفقدهم قيمهم الخلقية التي كانوا يتمسكون بها عندما كانوا ينتمون إلى الطبقة الدنيا، وتجعلهم يتمسكون بقيم الطبقة الوسطى أو الدنيا.

ويعتبر دور كايم أن الانحراف ظاهرة اجتماعية ترتبط في جزء منها بالطبيعة الإنسانية وبمعنى آخر بحالة الأنومي أو فقدان المجتمع للمعايير الخلقية.

وفيما يتعلق بنموذج صراع القيم Values Conflict Paradigm فيمكن أن نصنف قضايا هذا النموذج إلى محورين أساسيين يؤكد الأول على أن المشكلات الاجتماعية أو السلوك الاجرامي ينشأ نتيجة لفشل النظم الاجتماعية في إفراز قيم اجتماعية جديدة، ويعد ذلك من أهم أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية مثل البطالة التي تدعمها قيم حب العمل الحكومي، وقيم عدم الانجاز، والاتكالية، والاعتمادية، والجريمة مثل الأخذ بالثأر التي يدعمها مجموعة من المعتقدات الاجتماعية.

وللتخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، فلابد للتنظيم الاجتماعي من إفراز قيم جديدة تتصارع مع القيم المدعمة للمشكلات الاجتماعية أو الجريمة، ومن خلال هذا الصراع تنتصر القيم الجديدة على القيم القديمة، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أو المحور على أن هناك ثلاثة محاور يمكن أن ينظر إليها في عملية صراع القيم يمكن عرضها في إيجاز وذلك على النحو التالي :

١ـ تحليل نسق القيم في المجتمع سواء القيم المرغوب فيها، أو غير المرغوب فيها.

٢ـ ربط القيم بنماذج السلوك، وذلك باعتبار أن نماذج السلوك تعبر عن القيم.

٣ـ القيم كأساس للاختلاف بين ماهو كائن، وما ينبغي أن يكون.

ويركز المحور الثاني على عملية صراع القيم Values Conflict وتأثير على الجريمة أو السلوك المنحرف، وتبدو عملية صراع القيم في أوضح صورها في تلك المجتمعات التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين أو الوافدين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وكندا، وكثير من الدول الخليجية النفطية.

ويمكننا بصفة عامة طرح الأفكار التي تضمنتها نظرية ميرثون Merton . R عن السلوك الاجرامي، والتي حاول فيها أن يفسر إختلاف معدلات الجريمة باختلاف قيم الجماعات داخل المجتمع، وهذا التفسير قد جاء في كتابه النظرية الاجتماعية، والبناء الاجتماعي Social Theory and Social Structure، ويؤكد ميرتون على أن ارتفاع معدل الجريمة يمثل إنعكاسا للموقف الذي يجد فيه المجتمع النجاح الفردي مثل النجاح في تجميع الثروات والممتلكات، وفي نفس الوقت فإن هذا المجتمع يغلق أمام الآخرين تحقيق هذا النجاح، ومن ثم فإن هذا الجزء يخالف معايير وقيم المجتمع الذي يغلق أمامهم الطريق إلى النجاح.

إن ذلك البناء الاجتماعي يمجد أهداف النجاح بوجه عام، ويرفع هذه الأهداف فوق كل ما عداها من نجاح لتصبح الغاية العظمى لغالبية المجتمع، ولكن البناء الاجتماعي يقيد أو يغلق تماما إمكانية تحقيق هذه الأهداف على جزء غير صغير من أفراد المجتمع، ومن ثم فإن الجريمة أو السلوك المنحرف يظهر وينتشر على نطاق واسع. ولقد حاول ميرثون من خلال نظريته أن يفسر أسباب إزدياد معدلات الجريمة بين طبقات المجتمع، وبخاصة الطبقات الدنيا التي يزداد فيها الزنوج والفقراء، فالأفراد في الطبقات الدنيا تشارك بقية طبقات المجتمع في إعتناقها لقيم النجاح والثروة، وفي نفس الوقت فهي تعاني من الاحباط والفشل نتيجة عدم استطاعتها تحقيق قيم الثروة والنجاح. وهذا الفشل والأحباط في عدم تحقيق النجاح والثروة لا يؤدي دائماً إلى السلوك الاجرامي، فقد يؤدي إلى سلوك إنسحابي، وكلا من الموقفين السلوك الاجرامي، والانسحابي يتوقف على ما لدى الفرد من استعدادات.

وفي هذا الصدد يشير كلاورد Cloward إلى أن الفرد في المجتمع الأمريكي قد يعاني من فشل مزدوج Double Failure، فالطرق المشروعة،

وغير المشروعة لتحقيق النجاح والثروة مقلة تماماً أمامه، وفي هذه الحالة يلجأ الفرد إلى التخلي عن قيم المجتمع، ويبتعد عنه، وهذا ما يفسر به أنماطاً محددة من السلوك مثل تعاطي المخدرات والإدمان، وجرائم العنف، والقتل، والسرقة.

أما فيما يتعلق بالنموذج الخاص بالصراع الثقافي Culture Conflict Paradigm فيمكن أن نتعرض في نقاط موجزه لنظرية الصراع الثقافي لثورستين سلين Thorsten Selin حيث تركز هذه النظرية على تفسير الجريمة أوالسلوك المنحرف من خلال الصراع الثقافي الذي يتمثل في الصراع بين المعايير والقواعد السلوكية التي يكتسبها الفرد من خلال معيشته في الجماعة، فحين يجد الفرد نفسه أن القواعد السلوكية التي إكتسبها في الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية تتعارض مع القواعد السلوكية التي يكتسبها من جماعة الأصدقاء أو جماعة العمل.

وبناءً على ذلك فإن السلوك الاجرامي أو غير الاجرامي للأفراد يمكن أن يرجع إلى تعلم الفرد معايير سلوكية متعارضة، ومن ثم فإن الصراع الثقافي يعد شرطا ضرورياً لارتفاع معدلات الجريمة. إذ أن إتباع نوع معيناً من المعايير الاجتماعية سوف يعني بالضرورة مخالفة أو تعارض النوع الآخر من المعايير الاجتماعية، فإذا كانت القواعد السلوكية أو المعايير التي سوف تتعارض مع قواعد سلوكية أو معايير نص عليها القانون أو وافقت عليها الجماعة فتصبح هذه المخالفة جريمة.

خلاصة القول فإن الفرد في الأسرة يتمثل المعايير والقواعد السلوكية التي يكتسبها من الوالدين، وهذا الفرد نفسه عضو في جماعة الأقران أو الأصدقاء، وجماعة المدرسة، وجماعة العمل، والجماعة النقابية . . . إلخ.

ويكتسب الفرد في كل جماعة من هذه الجماعات معايير متعددة، وقد تكون هذه المعايير متفقة أو متعارضة مع المعايير التي إكتسبها من أسرته، وأصبحت جزءاً أساسياً، كما أشرنا سابقاً من معتقداته الاجتماعية، بل لقد أصبحت جزءاً من شخصيته.

ومعنى ذلك أنه كلما إزداد تعقد المجتمع إزداد تعقد الثقافة، وإزدادت تبعا لذلك الجماعات الاجتماعية التي ينتمى إليها، وكل جماعة من هذه الجماعات لها معايير وقواعد سلوكية، وكلما إزدادت فرص التعارض، والصراع، وعدم الاتفاق بين معايير هذه الجماعات، كلما إزدادت فرص وجود مشكلات اجتماعية أو انحراف سلوكية.

إذن فإن ارتفاع أو انخفاض معدلات الجريمة في المجتمع يعتمد بصفة أساسية على كم المعايير السلوكية المشجعة للسلوك الاجرامي في موقف معين مقارنا بالمعايير السلوكية المتعارضة مع هذا السلوك.

٢ . ٣ سياسات مقترحة لاعادة التوازن والانسجام في العناصر المكونة لمنظومة المعتقدات الاجتماعية للحد من ارتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف

لقد جاء تناولنا بالتحليل والمناقشة للنماذج العلمية المفسرة للجريمة أو السلوك المنحرف منسجماً تماماً مع طبيعة العلاقة بين عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية المختلة، والجريمة أو السلوك المنحرف، حيث أكد لنا على ذلك التناول على أن نموذج التفكك الاجتماعي، والانحراف الاجتماعي، وصراع القيم، والصراع الثقافي لم يغفل إطلاقاً عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية المختلة في علاقاتها بالجريمة أو السلوك المنحرف.

وفي ضوء ذلك فإن السياسات المقترحة التي سوف نعرض لها في الجزء الثالث والأخير من هذه الورقة النقاشية الراهنة تهدف بصفة أساسية إلى إعادة التوازن والتناغم والانسجام للعناصر المختلة في منظومة المعتقدات الاجتماعية، والأمر الذي يؤثر دون شك على الحد من الجريمة أو السلوك المنحرف.

إن السياسات المقترحة سوف تركز بصفة أساسية على تفعيل دور وسائل الاتصال الجمعي المتمثلة في الصحافة، والكتاب، والإذاعة، والتليفزيون، والمسرح، والسينما، والمسجد . . . إلخ. هذا من جانب والدور الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع دور المؤسسات الحكومية، وذلك لاعادة التوازن للعناصر المختلة في منظومة المعتقدات الاجتماعية التي تأثرت بشدة نتيجة للتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي شهدها العالم بصفة عامة، ومجتمعات مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة.

ولقد أكدت تلك التحولات وتداعياتها أن معظم مجتمعات مجلس التعاون الخليجي وهي تستقبل الألفية الثالثة لم تستطع التوائم والتعامل مع تلك التحولات السريعة والمتلاحقة، بل إن تلك التحولات لم تستطع أن تغير من العادات والتقاليد والأعراف والاتجاهات، والمعايير، والقيم الاجتماعية التقليدية الأمر الذي أثر بشدة على اختلال عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية في علاقتها بالجريمة أو بالسلوك المنحرف.

بل أن الأمر الأدهى من ذلك أننا لا نجد في معظم مجتمعات مجلس التعاون الخليجي أيه سياسات إعلامية واضحة ومحددة لمواجهة ذلك الخلل في عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى زيادة أشكال وأنماط السلوك المختلة والمشوه.

إن الدراسة المتأنية والمتعمقة للسياسات الإعلامية في معظم مجتمعات مجلس التعاون الخليجي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا يوجد أي نوع من هذه السياسات يستطيع مواجهة طغيان إعلامي متمثل فيما تفرزه القنوات الفضائية العربية منها والأجنبية من مواد إعلامية ترسخ قيم العنف والاثارة، والجريمة، وأشكال وصور السلوك المنحرف.

وفي إطار ذلك السياق يمكن طرح مجموعة من السياسات المقترحة لتفعيل دور عناصر منظومة المعتقدات الاجتماعية لكي تعكس في النهاية أنماطا ايجابية من السلوك يستطيع من خلاله أفراد المجتمع التعامل بكفاءة وفعالية مع التداعيات الاجتماعية ـ الاقتصادية للتحولات السريعة والمتلاحقة، وما سوف تعكسه العولمة من تأثيرات سواء كانت إيجابية أو سلبية على الأبنية الاجتماعية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي.

وبناء على ذلك يمكن طرح السياسات المقترحة في نقاط موجزة، وذلك على النحو التالي :

١ـ تفعيل دور الموسسات الإعلامية لخلق رأي عام قوي لترسيخ عادات وتقاليد، وأعراف، ومعايير، واتجاهات، وقيم اجتماعية جديدة لمواجهة التداعيات الناجمة عن التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية السريعة والمتلاحقة.

٢ـ تفعيل الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال الجمعي (الإذاعة ـ التلفزيون ـ الصحافة ـ الكتاب ـ المسرح ـ السينما ـ المسجد . . . إلخ). لتأهيل أفراد المجتمع وزيادة وعيهم بخطورة التمسك بأنماط السلوك التقليدية في مواجهة متطلبات عصر العولمة التي يتطلب تبني أنماط ونماذج سلوكية جديدة تتوائم مع التداعيات الاجتماعية ـ الاقتصادية للتحولات السريعة والمتلاحقة.

٣ـ إعطاء دور فعال لمؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) لكي تتحمل مسئولياتها جنباً إلى جنب مع الموسسات الحكومية في تكامل وتناغم لتغيير الأنماط والنماذج السلوكية التقليدية التي ترفض كل ما هو جديد ومستحدث (قيم القبيلة، والبداوة، والعائلية) لتحل محلها أنماط ونماذج سلوكية رافضة لكل أشكال الجريمة، ونماذج السلوك المنحرف.

٤ـ تطوير وتحديث مناهج التعليم بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي لمواجهة التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية السريعة والمتلاحقة.

٥ـ الارتقاء بمستوى أداء العمل في مجال رعاية الشباب، ونشر مراكز الشباب، وتشجيع الشباب على المزيد من الاهتمام بالانشطة الرياضية، وتذليل كل ما من شأنه عرقلة فاعلية أنشطتهم وتوسيع علاقاتهم بشباب العالم من خلال المشاركة في مختلف اللقاءات والأنشطة الشبابية والرياضية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

المراجع

المراجـــــع

أحمد، سمير نعيم (١٩٨٥)، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي. مكتبة سعيد رأفت. القاهرة.

الساعاتي، سامية (١٩٨٣)، الجريمة والمجتمع. الطبعة الثانية. دار النهضة العربية، بيروت.

بوتومور (١٩٨٠)، تمهيد في علم الاجتماع ; ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

جابر، سامية محمد (١٩٨٤)، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

دياب، فوزية (١٩٨٠)، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت.

راغب، على عيد (١٩٩٤)، بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية، الطبعة الثانية. محموعة دلتا، الكويت.

رضا، محمد جواد (١٩٧٥)، التربية والتبدل الاجتماعي في الكويت والخليج العربي. الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات.

عبدالله، معتز سيد عبد (١٩٩٢)، بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية، الطبعة الأولى، الأنجلو المصرية، القاهرة.

عبده، سمير (١٩٨٩)، التحليل النفسي للجريمة، الطبعة الأولي، دار الكتاب العربي. دمشق.

عثمان، محمد عارف (١٩٨١)، الجريمة في المجتمع : نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي، الطبعة الثانية، الأنجلو المصرية، القاهرة.

عودة، محمود (د.ت)، تاريخ علم الاجتماع، الجزء الأول. مرحلة الرواد، دار النهضة العربية. بيروت.

كاره، مصطفى عبد المجيد (١٩٨٥)، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، الطبعة الأولى. معهد الإنماء العربي، بيروت.

لطفي، عبد الحميد (١٩٨٧)، علم الاجتماع. الطبعة العاشرة. دار المعارف، القاهرة.

مليكه، لويس كامل (١٩٨٩)، سيكولوجية الجماعات والقيادة، الجزء الأول. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

مليكه، لويس كامل (١٩٨٩)، سيكولوجية الجماعات والقيادة، الجزء الثاني. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.